60 عامًا
تسخير الذرة من أجل السلام والتنمية
IAEA

مجلس المحافظين
المؤتمـــــر العـــام

GOV/INF/2017/10-GC(61)/INF/6
٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٧

توزيع عام
عربي
الأصل: انكليزي

نسخة مخصصة للاستخدام الرسمي فقط

البند ١٦ من جدول الأعمال المؤقت للمؤتمر
(الوثيقة GC(61)/1 وإضافتها Add.1)

المؤتمر الدولي المعني بالأمن النووي: التزامات وإجراءات

٥-٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦

تقرير من المدير العام

موجز

- عُقد "المؤتمر الدولي المعني بالأمن النووي: التزامات وإجراءات" في مقر الوكالة الرئيسي في فيينا، النمسا، في الفترة من ٥ إلى ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. واجتذب المؤتمر ما يزيد على ٢١٠٠ مشارك مسجَّل من ١٣٩ دولة عضواً، مُثِّلت ٤٧ دولة منها على المستوى الوزاري، ومن ٢٩ منظمة من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية. وأتاح المؤتمر محفلاً لمناقشة التجارب والدروس المستفادة وتبادل الأفكار من أجل الوقوف على الاتجاهات الناشئة والنظر في الأهداف المتوخَّاة على المديين المتوسط والبعيد في مجال الأمن النووي على الصعيد العالمي.

المؤتمر الدولي المعني بالأمن النووي: التزامات وإجراءات

٥-٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦

تقرير من المدير العام

ألف- مقدِّمة

١- عُقد "المؤتمر الدولي المعني بالأمن النووي: التزامات وإجراءات" في مقر الوكالة الرئيسي في فيينا، النمسا، في الفترة من ٥ إلى ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وكان هذا المؤتمر هو ثاني المؤتمرات التي تعقدها الوكالة من هذا النوع، بعد سلفه المعقود في تموز/يوليه ٢٠١٣. وحضر المؤتمر عدد من وزراء الحكومات؛ وكبار الموظفين وواضعي السياسات المسؤولين عن الأمن النووي؛ والخبراء والممثلين من طائفة واسعة من المجالات والوكالات المتخصصة التي تساهم في الأمن النووي؛ وممثلين من المنظمات الدولية والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية التي تضطلع باختصاصات ذات صلة، والهيئات الرقابية وغيرها من السلطات الوطنية المختصة، بما في ذلك الوكالات المعنية بالأمن الوطني وإدارة الأزمات؛ وأجهزة إنفاذ القانون ومراقبة الحدود؛ والكيانات الصناعية وغير الصناعية التي تشارك في أنشطة ذات صلة بالأمن النووي.

٢- واجتذب المؤتمر ما يزيد على ٢١٠٠ مشارك مسجَّل من ١٣٩ دولة عضواً، مُثِّلت ٤٧ دولة منها على المستوى الوزاري، ومن ٢٩ منظمة. ويأتي ارتفاع مستوى المشاركة على هذا النحو، بما يتجاوز حتى المستوى الذي تحقَّق في عام ٢٠١٣، تجسيداً للأهمية المستمرة التي يحظى بها الأمن النووي في جميع أنحاء العالم وللقيمة التي توليها الدول والمنظمات للمحفل الشامل الذي يكفله المؤتمر. كما أنَّه يأتي تأكيداً للإقرار الواسع النطاق بأنَّه في حين أنَّ المسؤولية عن الأنشطة المتعلقة بالأمن النووي تقع على عاتق الدول كلٍّ على حدة، فإنَّه يمكن تعزيز الأمن النووي الإقليمي والعالمي إلى حدٍّ بعيد من خلال الالتزامات الجماعية المدعومة بالإجراءات الوطنية والتعاون الدولي.

٣- وقد عُقد المؤتمر بهدف مناقشة الخبرات المكتسبة والإنجازات التي تحقَّقت حتى اليوم لدى فرادى الدول والمجتمع الدولي ككلٍّ فيما يتعلق بتعزيز الأمن النووي؛ وتحسين فهم النُهُج الحالية المتبعة إزاء الأمن النووي في مختلف أنحاء العالم؛ والوقوف على الاتجاهات الناشئة؛ وإتاحة محفل شامل يمكن فيه للوزراء وواضعي السياسات وكبار المسؤولين وخبراء الأمن النووي أن يصيغوا ويتبادلوا الآراء بشأن الأهداف المتوخَّاة على المديين المتوسط والبعيد في مجال الأمن النووي على الصعيد العالمي.

٤- وتألَّف المؤتمر من جلسة وزارية، وجلسات رفيعة المستوى وجلسات تقنية موازية.[١]

---

[١] يمكن الاطلاع على البرنامج الكامل للمؤتمر في موقع الوكالة الشبكي عبر الرابط:
https://www.iaea.org/events/nuclear-security-conference.

باء- الجلسة الوزارية

٥- اضطلع سعادة السيد يون بيونغ-سي، وزير خارجية جمهورية كوريا، بدور رئيس المؤتمر. وعمل الممثلان المقيمان للبرازيل ونيجيريا، سعادة السيد لايرسيو فينهاس وسعادة السيد أبيل أديلاكون أيوكو، كمنسِّقيْن للعملية التحضيرية للمؤتمر وتشاركا في رئاسة المشاورات المفتوحة غير الرسمية بين الدول الأعضاء بشأن مشروع الإعلان الوزاري.

٦- وافتُتح المؤتمر بكلمتين ألقاهما رئيس المؤتمر والمدير العام. وفي الجلسة الوزارية اللاحقة، أدلى ٩٠ من الوزراء وغيرهم من رؤساء الوفود ببيانات وطنية.

٧- وسلَّم الجميع بأهمية الالتزام الوطني بتعزيز الأمن النووي على الصعيد العالمي، وبالحاجة إلى استكمال الإجراءات الوطنية ودعمها عن طريق التعاون الدولي والمساعدة الدولية. وأعرب كثير من المتحدثين عن تقديرهم للدور المحوري الذي تضطلع به الوكالة في تنسيق تلك الجهود الدولية وتقديم تلك المساعدة عندما يُطلب منها ذلك.

٨- وكان من بين الإنجازات الهامة التي حقَّقها المؤتمر اعتماد الإعلان الوزاري بتوافق الآراء، وهو يرد ملحقاً كمرفق بهذا التقرير. ويظهر الإعلان التزام الدول الأعضاء الراسخ بتعزيز الأمن النووي.

جيم- الجلسات الرفيعة المستوى والتقنية

٩- في أعقاب الجلسة الوزارية، عُقدت جلسة تمهيدية قصيرة كحلقة وصل بين الجلسة الوزارية والجلسات الرفيعة المستوى، قُدِّم فيها البرنامج التقني للمؤتمر. وأدلى بملاحظات تمهيدية كلٌّ من المدير العام، السيد يوكيا أمانو؛ وسعادة السيد لايرسيو فينهاس، الممثل المقيم للبرازيل لدى الوكالة؛ وسعادة السيد أبيل أديلاكون أيوكو، الممثل المقيم لنيجيريا لدى الوكالة؛ والسيد كيم وون-سوو، الممثل السامي لشؤون نزع السلاح بالنيابة عن الأمم المتحدة؛ والسيد ياسيك بيليكا، المبعوث الخاص للدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية المعني بشؤون عدم الانتشار ومنع السلاح بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

١٠- وأعقبت الجلسةَ التمهيديةَ ستُّ جلسات رفيعة المستوى تركِّز على مجالات رئيسية واسعة النطاق في مجال الأمن النووي. وشملت كل جلسة من تلك الجلسات سلسلة من الورقات المقدَّمة بناءً على دعوة، ثمَّ حلقة نقاش وأسئلة وتعليقات من الحضور. وتناولت الجلسات الرفيعة المستوى المواضيع التالية:

- الصكوك القانونية الدولية المتعلقة بالأمن النووي
- الهيئات والمبادرات الدولية المعنية بالأمن النووي
- المواد النووية والمرافق النووية
- المواد المشعة والمرافق المرتبطة بها
- المواد النووية والمواد المشعة الأخرى الخارجة عن التحكم الرقابي
- نظم الأمن النووي الوطنية، بما في ذلك ثقافة الأمن النووي

١١- وبالتوازي مع تلك الجلسات، عُقدت ٣٠ جلسة تقنية بشأن مواضيع محدَّدة منها: الإطار التشريعي والرقابي للأمن النووي؛ والحماية المادية للمواد النووية والمرافق النووية؛ والأمن في نقل المواد النووية والمواد المشعة الأخرى؛ وأمن أجهزة الحاسوب والمعلومات؛ والتهديدات الداخلية؛ والنظم والتدابير المستخدمة في الكشف عن المواد النووية والمواد المشعة الأخرى الخارجة عن التحكم الرقابي؛ والتحليل الجنائي النووي؛ والتصدي لأحداث الأمن النووي؛ والتهديدات المستجدَّة والناشئة.

١٢- وقد سلَّط تقرير الرئيس عن المؤتمر الضوء على المسائل الأساسية التي تناولها المؤتمر والاستنتاجات الرئيسية التي توصَّل إليها، ويرد التقرير المذكور أيضًا ملحقاً كمرفق بهذا التقرير.

دال- سبل المضي قُدماً

١٣- سوف تُنشر وقائع المؤتمر خلال عام ٢٠١٧.

١٤- ولقد راعت الأمانة، عند الاقتضاء، نواتج المؤتمر، بما فيها الإعلان الوزاري، فيما يتعلق بتحديد الأولويات لمجالات الأنشطة في خطة الأمن النووي للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١.

إعلان وزاري

اعتمده "المؤتمر الدولي المعني بالأمن النووي: التزامات وإجراءات"
فيينا، النمسا، ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦

١- نحن، وزراء الدول الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة)، وقد اجتمعنا في المؤتمر الدولي المعني بالأمن النووي: *التزامات وإجراءات*، نظلُّ قلقين حيالَ التهديدات المحيقة بالأمن النووي، وعليهِ نلتزم بمواصلة صَوْن الأمن النووي وزيادة ترسيخه عبر الإجراءات الوطنية التي قد تشمل التعاون الدولي، ويكون ذلك في المقام الأول من خلال الوكالة، وأيضًا من خلال المنظمات والمبادرات الدولية الأخرى ذات الصلة، بما يتفق مع ولاية وعضوية كلّ منها.

٢- ونؤكدُ مجددًا على الأهداف المشتركة لعدم الانتشار النووي، ونزع السلاح النووي، والاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وندركُ أن الأمن النووي يسهم في السِّلم والأمن الدوليَّين، ونشدِّدُ على الحاجة الماسة إلى إحراز تقدّم في نزع السلاح النووي وستظل تلك المسألة محلَّ نقاش في جميع المحافل ذات الصلة، بما يتسق مع الواجبات والالتزامات ذات الصلة للدول الأعضاء.

٣- وبما يتماشى وروح الإعلان الوزاري لعام ٢٠١٣ الصادر عن المؤتمر الدولي المعني بالأمن النووي: *تعزيز الجهود العالمية*، نرحِّبُ بما أحرزته الدول الأعضاء في الوكالة من تقدُّم في تطوير وتعزيز نُظم الأمن النووي الوطنية لديها. ونرحبُ أيضًا بما حققته الجهود المتزايدة للوكالة في مجال الأمن النووي من تأثير إيجابي، مع الإحاطة بأنه ما زال يتعيَّن بذل المزيد في هذا الصدد.

٤- ونشددُ على أهمية مواكبة التحديات والتهديدات الناشئة الماثلة أمام الأمن النووي. ونؤكدُ على الدور المهم للعلوم والتكنولوجيا والهندسة في فهم مثل تلك التحديات والتهديدات والتصدي لها، ونلتزمُ بأن نظلَّ متيقظين، ماضين في اتخاذ الخطوات اللازمة لمواجهتها والحدّ منها والقضاء عليها.

٥- ونعيدُ التأكيد على أن مسؤولية الأمن النووي داخل دولة ما إنما تقع برمتها على عاتق تلك الدولة، طبقًا لالتزاماتها الوطنية والدولية ذات الصلة، كي تحافظ في جميع الأوقات على الأمن النووي الفعال والشامل لجميع المواد النووية والمواد المشعة الأخرى الواقعة تحت سيطرتها.

٦- وندعو جميع الدول إلى ضمان أن لا تعوقَ التدابير المتخذة لتعزيز الأمن النووي التعاونَ الدولي في مجال الأنشطة النووية السلمية.

٧- وندركُ أن التعاون الثنائي والإقليمي والدولي يمكن أن يرفد جهود تعزيز الأمن النووي، وأن يدعم، في هذا السياق، الدور المركزي للوكالة في تيسير وتنسيق التعاون الدولي وفي تنظيم اجتماعات تبادل المعلومات مع المنظمات والمبادرات الأخرى بشأن الأمن النووي.

٨- وننوِّهُ وندعم أنشطة الأمن النووي الأساسية التي تضطلع بها الوكالة لمساعدة الدول، بناء على الطلب، في جهودها الرامية لإرساء نُظم أمن نووي وطنية فعالة ومستدامة، بما في ذلك وضع الإرشادات، والخدمات

الاستشارية، وبناء القدرات. وعلاوة على ذلك، نشجعُ الدول الأعضاء على الإسهام فيما تقدّمه الوكالة من مساعدة في مجال الأمن النووي عبر تقاسُم الخبرات الوطنية، وأفضل الممارسات، والدروس المستفادة.

٩- وندركُ أن الحماية المادية تمثل أحد أهم عناصر الأمن النووي، وندعمُ المضيّ قُدماً في تطوير ما تقدّمه الوكالة من مساعدة في مجالات ذات أهمية للدول الأعضاء مثل التحليل الجنائي النووي، والبنية الخاصة بالكشف عن أحداث الأمن النووي والتصدي لها، وأمن المعلومات، وأمن النقل، والتخفيف من أثر التهديدات الداخلية، تسليمًا بالحاجة إلى تدابير ملائمة لحماية المعلومات الحساسة في تحقيق هذا الهدف. وعلى وجه الخصوص، ندعمُ ما تبذله الوكالة من جهود في مساعدة الدول الأعضاء لتعزيز الأمن الحاسوبي، إدراكًا لما تمثله هجمات الفضاء الإلكتروني من تهديد للمنشآت النووية.

١٠- ونرحبُ بدخول تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية حيِّز النفاذ، ونتطلعُ إلى تنفيذه بشكل كامل، ونشجعُ ما تبذله الوكالة من جهود متواصلة لإعطائه صفة عالمية. ونشجعُ جميع الدول الأعضاء التي لم تصبح بعدُ أطرافًا في اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية بصيغتها المعدَّلة على أن تصبح أطرافًا فيها، وأيضًا في الصكوك الدولية الأخرى المتعلقة بالأمن النووي مثل الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي.

١١- وسنواصلُ إتاحة الموارد التقنية والبشرية والمالية الضرورية، بما في ذلك من خلال صندوق الأمن النووي، بما يتسق مع قدرات والتزامات كلّ منا، حسب الاقتضاء بما يمكّن الوكالة من تنفيذ أنشطتها في مجال الأمن النووي وتقديم، بناء على الطلب، الدعم اللازم للدول الأعضاء.

١٢- وندركُ أن اليورانيوم الشديد الإثراء والبلوتونيوم المفصول بجميع تطبيقاتهما يتطلبان احتياطات خاصة لضمان أمنهما النووي، وأن من الأهمية بمكان أن يتمَّ تأمينهما وحصرهما بشكل مناسب من قِبَل الدولة المعنية وداخلها. ونشجعُ الدول الأعضاء المعنية على أن تواصل، على أساس طوعي، التقليل إلى أدنى حدّ ممكن من كميات اليورانيوم الشديد الإثراء الموجودة في المخزونات المدنية، وأن تستخدم اليورانيوم الضعيف الإثراء، حيثما كان ذلك مجديًا من الناحيتين التقنية والاقتصادية.

١٣- ونلتزمُ بالحفاظ على الأمن الفعّال للمصادر المشعة طوالَ دورة حياتها، بما يتسق مع مدوَّنة قواعد السلوك بشأن أمان المصادر المشعة وأمنها. وعلاوة على ذلك، نشجعُ الوكالة على ترويج وتيسير التبادلات التقنية للمعارف والخبرات والممارسات الجيدة بشأن استخدام وأمن المصادر المشعة ذات النشاط الإشعاعي القوي.

١٤- ونلتزمُ بمواصلة اتخاذ خطوات حثيثة لمحاربة الاتجار غير المشروع في المواد النووية والمواد المشعة الأخرى، وبحماية وتأمين جميع مثل هذه المواد بما يحُول دون إمكانية استخدامها من جانب أطراف فاعلة من غير الدول في أفعال إجرامية أو إرهابية، وبمواصلة الجهود المبذولة على أراضينا للاستعداد لاسترداد مثل هذه المواد في حال خرجت عن التحكم الرقابي، مع مراعاة الصكوك الدولية ذات الصلة. ونشددُ على أهمية الأُطر التشريعية والرقابية الوطنية المتينة لأغراض الأمن النووي.

١٥- وندعمُ ما تبذله الوكالة والدول الأعضاء من جهود بُغية تعزيز ثقافة الأمن النووي وإتاحة فرص تعليمية وتدريبية في مجال الأمن النووي، بما في ذلك من خلال استخدام مراكز التميُّز الوطنية والإقليمية ومراكز التدريب والدعم في مجال الأمن النووي، وبُغية ضمان أن أجيال الحاضر والمستقبل من مهنيِّي الأمن النووي مهيئين بشكل جيّد لمواجهة تحدٍّ يتمثل في ضمان نُظم أمن وطنية فعالة ومتجاوبة في مجال الأمن النووي.

١٦- ونرحبُ بما تحقّق من توافُق في الآراء بشأن قرار الأمن النووي الصادر عن الدورة الستين للمؤتمر العام، وسنظل عازمين على المُضيِّ قُدمًا في هذا المجال. وسيؤخذ هذا الإعلان والمؤتمر الدولي المعني بالأمن النووي لعام ٢٠١٦ في الحسبان في عملية المشاورات بين الأمانة والدول الأعضاء بشأن "خطة الوكالة للأمن النووي للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١". وندعو الوكالة إلى مواصلة تنظيم المؤتمرات الدولية المعنية بالأمن النووي كل ثلاث سنوات، ونشجّعُ جميع الدول الأعضاء على المشاركة فيها على مستوى وزاري.

المؤتمر الدولي المعني بالأمن النووي: التزامات وإجراءات

فيينا، النمسا، ٥-٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦

تقرير الرئيس

٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦

مقدِّمة

عُقد *المؤتمر الدولي المعني بالأمن النووي: التزامات وإجراءات* في المقر الرئيسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا في الفترة من ٥ إلى ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وكان هذا المؤتمر هو ثاني المؤتمرات التي تعقدها الوكالة من هذا النوع، بعد سلفه المعقود في تموز/يوليه ٢٠١٣. وحضر المؤتمر عدد من وزراء الحكومات؛ وكبار الموظفين وواضعي السياسات المسؤولين عن الأمن النووي؛ والخبراء والممثلين من طائفة واسعة من المجالات والوكالات المتخصصة التي تساهم في الأمن النووي؛ وممثلين من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية التي تضطلع باختصاصات ذات صلة، والهيئات الرقابية وغيرها من السلطات الوطنية المختصة؛ والوكالات المعنية بالأمن الوطني وإدارة الأزمات؛ وأجهزة إنفاذ القانون ومراقبة الحدود؛ والكيانات الصناعية وغير الصناعية التي تشارك في أنشطة ذات صلة بالأمن النووي.

واجتذب المؤتمر ما يزيد على ٢١٠٠ مشارك مسجَّل من ١٣٩ دولة عضواً، مُثِّلت ٤٧ دولة منها على المستوى الوزاري، ومن ٢٩ منظمة. ويأتي ارتفاع مستوى المشاركة على هذا النحو، بما يتجاوز حتى المستوى الذي تحقَّق في عام ٢٠١٣، تجسيداً للأهمية المستمرة التي يحظى بها الأمن النووي في جميع أنحاء العالم وللقيمة التي توليها الدول والمنظمات للمحفل الشامل الذي يكفله المؤتمر. كما أنَّه يأتي تأكيداً للإقرار الواسع النطاق والمستمد من التجربة بأنَّه في حين أنَّ المسؤولية عن الأنشطة المتعلقة بالأمن النووي تقع على عاتق الدول كلٍّ على حدة، فإنَّ شؤون الأمن النووي تنطوي على مصالح إقليمية وعالمية يمكن تعزيزها إلى حدٍّ بعيد من خلال الالتزامات الجماعية المدعومة بالإجراءات الوطنية والتعاون الدولي.

وأتاح المؤتمر للمشاركين من جميع الدول الأعضاء في الوكالة محفلاً شاملاً لمناقشة التقدُّم المحرز والتحديات ولتبادل الأفكار من أجل الوقوف على الاتجاهات والدروس المستفادة. كما أتاح المؤتمر محفلاً قيِّماً للنظر في الأهداف المتوخَّاة في المديين المتوسط والبعيد من الجهود الدولية المبذولة في مجال الأمن النووي. وسوف تكون تلك الأهداف مدخلات مهمة في عملية إعداد خطة الوكالة للأمن النووي للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، والتي ستكون بمثابة مخطط لأنشطة الأمن النووي التي ستضطلع بها الوكالة خلال تلك الفترة وستيسِّر تقييم برامج الوكالة للأمن النووي.

وأشار المدير العام، السيد يوكيا أمانو، في الملاحظات التمهيدية التي أدلى بها، إلى ثلاثة بنود رئيسية كان قد سلَّط الضوء عليها في مؤتمر عام ٢٠١٣. ورحَّب بدخول تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية (اتفاقية الحماية المادية) حيِّز النفاذ في أيار/مايو ٢٠١٦، وحثَّ جميع الدول الأعضاء على الانضمام إلى اتفاقية الحماية المادية وتعديلها. وحثَّ الدول الأعضاء أيضاً على الاستفادة من خدمات استعراض النظراء والخدمات الاستشارية التي تقدِّمها الوكالة، حسب الحاجة، من أجل مساعدة الدول على الوفاء بالتزاماتها. وأشار إلى التقدُّم المحرز في إعداد إرشادات دولية تتمتع بتوافق الآراء من خلال لجنة إرشادات الأمن النووي، وحثَّ جميع الدول

الأعضاء على المشاركة في عمل تلك اللجنة. كما سلَّط الضوء على عدد من الأمثلة من أنحاء مختلفة من العالم على الخطوات الملموسة التي اتخذتها الدول، بدعم من الوكالة، من أجل تعزيز جوانب مختلفة من الأمن النووي.

وسلَّط رئيس المؤتمر، سعادة السيد يون بيونغ-سي، وزير خارجية جمهورية كوريا، في الملاحظات التمهيدية التي أدلى بها، الضوء على التحديات التي لا يزال يواجهها الأمن النووي، وبيَّن ثلاثة سبل للتصدي لتلك التحديات: إقامة شراكة تعمل الدول الأعضاء في الوكالة سويًّا في إطارها بروح قائمة على الابتكار والإبداع وتوافق الآراء؛ وعقد التزامات واتخاذ إجراءات من جانب الدول الأعضاء والمجتمع الدولي من أجل اتخاذ إجراءات ملموسة في الوقت المناسب؛ وبناء هيكل مستدام للأمن النووي يقوم على المعايير الدولية مثل اتفاقية الحماية المادية وتعديلها، والاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي (الاتفاقية المتعلقة بالإرهاب النووي)، والقرار ١٥٤٠ الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وحثَّ الدول الأعضاء على ألا تنتظر حتى تقع حادثة إرهاب نووي بل أن تبادر باتخاذ خطوات الآن، وأهاب بالوكالة أن "تأخذ بزمام القيادة" في جهود الأمن النووي العالمية استنادًا إلى خبراتها على مدى عقود من الزمن.

وأقرَّ كلٌّ من رئيس المؤتمر والمدير العام بالتقدُّم الذي تحقَّق في مجال الأمن النووي، ولكنهما شدَّدا على ضرورة تجنُّب التهاون في هذا الصدد عن طريق مواصلة تعزيز الأمن النووي في جميع أنحاء العالم والتزام اليقظة إزاء التهديدات الناشئة والآخذة في التطور.

وبدأ المؤتمر **بجزء وزاري**، أدلى فيه الوزراء وسائر رؤساء الوفود بما مجموعه ٩٠ بياناً بالنيابة عن دولهم ومجموعاتهم الإقليمية. ويمكن الاطلاع على الإعلان الوزاري، الذي اعتُمد بتوافق الآراء في الجلسة الوزارية، على الموقع الشبكي الخاص بالمؤتمر.

وأعقب الجزءَ الوزاريَ **البرنامجُ العلمي والتقني** الذي اشتمل على ست جلسات رفيعة المستوى لمناقشة مواضيع واسعة ذات أهمية محورية في مجال الأمن النووي، و٣١ جلسة تقنية متوازية بشأن مسائل علمية وتقنية وقانونية ورقابية محدَّدة تتعلق بالأمن النووي.

ومن خلال العمل مع الرؤساء المشاركين للجلسات، سجَّل المقرِّرون في تقاريرهم أهم الاستنتاجات المستخلصة والقضايا الرئيسية التي جرى تناولها في كل جلسة من الجلسات الرفيعة المستوى والجلسات التقنية. ويسلِّط تقرير الرئيس الضوء على أهم الاستنتاجات المستخلصة والقضايا الرئيسية التي جرى تناولها في المؤتمر ككلٍّ، استنادًا إلى هذه التقارير الواردة من الجلسات الرفيعة المستوى والجلسات التقنية. وفي حين بُذلت جميع الجهود الممكنة من أجل ضمان أن يعبِّر هذا التقرير عن المؤتمر بصورة دقيقة ومتوازنة، فهو في نهاية المطاف تقرير الرئيس وليس تقريراً صادراً بتوافق الآراء.

وأكَّد المؤتمر مجدَّداً المبدأ الذي مفاده أنَّ المسؤولية عن الأمن النووي في أي دولة تقع بكاملها على عاتق تلك الدولة، بيد أنَّه أقرَّ، في الوقت نفسه، بأهمية التعاون الدولي ودور الوكالة المحوري.

وقد وضعت جلسات المؤتمر الست الرفيعة المستوى هذين المبدأين في إطار العناوين الواردة فيما يلي، فلم تقتصر على تناوُل أُطُر التعاون الدولي، بل تناولت أيضاً إنشاء نظم الأمن النووي الوطنية وتعزيزها.

وتناولت الجلسات التقنية بمزيد من التفصيل طائفة واسعة من المسائل العلمية والتقنية والقانونية والرقابية المحدَّدة التي تتعلق بجميع مجالات الأمن النووي. وسجَّل المقرِّرون أهم الاستنتاجات المستخلصة والقضايا

الرئيسية التي جرى تناولها في كل جلسة من الجلسات التقنية. ويرد فيما يلي تلخيصٌ للاستنتاجات الرئيسية المستخلصة في الجلسات التقنية ضمن القسم الذي يتناول الجلسة الرفيعة المستوى الأوثق صلة بها.

الصكوك القانونية الدولية

الجلسة الرفيعة المستوى

خلال الجلسة الرفيعة المستوى ١، ناقش المشاركون عدَّة صكوك دولية ذات صلة بالأمن النووي، مع التركيز على اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية (اتفاقية الحماية المادية) وتعديلها، اللذين سلَّم المشاركون بأنَّهما عنصران رئيسيان في الإطار القانوني الدولي للأمن النووي. وسلَّم المشاركون أيضاً بأنَّ دخول التعديل حيِّز النفاذ يعزِّز الأمن النووي بالنظر إلى اتساع نطاق اتفاقية الحماية المادية بصيغتها المعدَّلة مقارنةً بالاتفاقية الأصلية، ولا سيما فيما يخصُّ مجالي المواد النووية أثناء استخدامها وخزنها ونقلها محليًّا وأمن المرافق النووية.

وأكَّد المشاركون أهمية الجهود التي تضطلع بها الوكالة من أجل تحقيق انضمام جميع دول العالم إلى اتفاقية الحماية المادية وتعديلها، وأقرُّوا بالحاجة إلى التحضير لمؤتمر استعراض الاتفاقية المقرَّر عقده في عام ٢٠٢١. وبالإضافة إلى ذلك، دعا بعض المشاركين الدول إلى الامتثال للمادة ١٤ من التعديل بتقديم معلومات عن القوانين واللوائح الوطنية.

وأقرَّ أعضاء فريق المناقشة بالتحديات التي تواجه تنفيذ الصكوك القانونية المتعلقة بالأمن النووي، وسلَّموا أيضاً بالحاجة إلى الدعم على جميع المستويات في تنفيذ تلك الالتزامات القانونية. وأشار المشاركون إلى أنَّ بعض أنواع الصكوك والأدوات غير الملزمة، مثل وثائق "الأساسيات والتوصيات" التي تُنشر ضمن سلسلة الأمن النووي الصادرة عن الوكالة، تساعد في تنفيذ الالتزامات القانونية. ومع ذلك، أشار المشاركون أيضاً إلى أنَّ الصكوك القانونية لا تمثِّل، في حدِّ ذاتها، حلولاً لجميع قضايا الأمن النووي.

الجلسات التقنية ذات الصلة

خلال الجلسات التقنية المعقودة بشأن الصكوك القانونية الدولية، ركَّزت المناقشات بين المشاركين في المقام الأول على تنفيذ تعديل اتفاقية الحماية المادية. وشدَّد المشاركون على أهمية أن تواصل الوكالة مساعدة الدول بناء على طلبها في تنفيذ تعديل اتفاقية الحماية المادية. كما حثُّوا الوكالة على تعزيز جهودها الرامية إلى تيسير تبادل المعلومات المتعلقة بأفضل الممارسات في تنفيذ الالتزامات على المستوى الوطني. وبالإضافة إلى ذلك، شدَّد المشاركون على الحاجة إلى تعزيز تبادل المعلومات عن تنفيذ اتفاقية الحماية المادية وتعديلها على المستوى الوطني، بما في ذلك عن طريق تقديم المعلومات بموجب المادة ١٤ ومن خلال جهات الاتصال المعنية باتفاقية الحماية المادية.

وفيما عدا اتفاقية الحماية المادية وتعديلها، أكَّد المشاركون أهمية جهود الوكالة في مساعدة الدول الأعضاء بناء على طلبها في تنفيذ صكوك دولية أخرى ذات صلة، مثل مدونة قواعد السلوك بشأن أمان المصادر المشعة وأمنها (مدونة قواعد السلوك). كما أشاروا إلى أهمية التنسيق بين الوكالة وسائر المنظمات والمبادرات الدولية المعنية من أجل تقديم المساعدة بطريقة منسَّقة.

الهيئات والمبادرات الدولية

الجلسة الرفيعة المستوى

خلال الجلسة الرفيعة المستوى ٢، ناقش المشاركون دور الهيئات والمبادرات الدولية في الأمن النووي، مع التركيز في جانب كبير من الجلسة على الوكالة وما تضطلع به من أدوار ومسؤوليات. أكَّد المشاركون مجدَّداً دور الوكالة المحوري في تعزيز الأمن النووي على الصعيد العالمي وفي تنسيق الأنشطة الدولية في مجال الأمن النووي.

وأقرَّ المشاركون بأنَّه مع تنامي الدور التنسيقي الذي تضطلع به الوكالة، يتعيَّن تخصيص الموارد البشرية والمالية الكافية لها حتى تضطلع بذلك الدور فضلاً عن إدارة برنامجها للأمن للنووي. وبالإضافة إلى الوكالة، سلَّم أعضاء فريق المناقشة بالأهمية التي تتمتع بها في مجال الأمن النووي اللجنةُ المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومنظماتٌ ومبادراتٌ أخرى مثل المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي. وشدَّد أحد أعضاء فريق المناقشة على أنَّ العمل الذي تضطلع به هذه المنظمات والمبادرات ينبغي ألَّا يكرِّر الجهود التي تبذلها الوكالة وإنما أن يكون مكمِّلاً لها. وبالإضافة إلى ذلك، سلَّم المشاركون بأنَّ القطاع الصناعي له دورٌ مهم في تنفيذ أنشطة الأمن النووي، وبأنَّ الشراكة بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية أمرٌ لا غنى عنه.

وأشار أحد أعضاء فريق المناقشة إلى أنَّه نتيجة لكون بيئة الأمن العالمية معرضةً لتهديدات سريعة التطوُّر، مثل التهديدات المقترنة بالتكنولوجيات الناشئة والهجمات الحاسوبية، فإنَّه يتعيَّن على نظم الأمن النووي الوطنية أن تكون مرنة وقابلة للتكييف وقادرة على الصمود. ودعا بعض المشاركين إلى وضع صكٍّ قانوني ملزم جديد يتناول الأمن النووي على نحو أكثر شمولاً. ورأى أعضاء آخرون في فريق المناقشة أنَّه بسبب بيئة التهديدات الدينامية المشار إليها وطول الوقت الذي سوف يستغرقه التفاوض بشأن صكٍّ شامل، فإنَّ وضع صكٍّ من هذا القبيل ليس ملائماً في الوقت الراهن، ويظلُّ العمل من خلال التدابير الطوعية حلاً أكثر مرونة.

المواد النووية والمرافق النووية

الجلسة الرفيعة المستوى

خلال الجلسة الرفيعة المستوى ٣، ناقش المشاركون الحماية المادية للمواد النووية والمرافق النووية. وتحديداً، ركَّز أعضاء فريق المناقشة والمشاركون على كيفية تحقيق مستويات مرتفعة من الحماية المادية خلال جميع مراحل دورة عمر المرفق. وأشار المشاركون إلى أنَّ بعض الدول تعمل على تحقيق هذا الهدف عن طريق إدخال تغييرات على لوائحها. وناقش مشاركون آخرون الحاجة إلى اعتماد استراتيجيات رقابية جديدة، ولا سيما عند مواجهة التحديات المتعلقة بتصميم المرافق الجديدة وتحديد مواقعها وكذلك بإخراج المرافق من الخدمة وتفكيكها في نهاية دورة عمرها. واتَّفق المشاركون على أنَّه من الصعب التوصُّل إلى استنتاج مفاده أنَّ أيَّ مرحلة معينة تنطوي على تحديات أكبر من غيرها من المراحل. وسلَّم المشاركون بأنَّ العديد من النظم الرقابية في الوقت الراهن تركِّز على مرحلة تشغيل المرفق ويتعين تعديلها لتنطبق على المراحل السابقة واللاحقة من دورة عمر المرفق. وأعرب المشاركون عن قلقهم بصفة خاصة بشأن التصدي للتهديدات الحاسوبية في جميع مراحل دورة عمر المرفق.

وحدَّد المشاركون عدداً من الممارسات التي يمكن أن تعزِّز الحماية المادية للمواد النووية والمرافق النووية، بما في ذلك طلب خدمات استعراض النظراء من الوكالة، وإرساء ثقافة راسخة في مجال الأمن النووي، وتحديث الأطر الرقابية، ومراعاة تقييمات التهديدات واستعراض التهديدات المحتاط لها في التصميم، واتخاذ تدابير فعالة لمواجهة التهديدات الحاسوبية، وتبادل المعلومات غير الحساسة على أساس ثنائي وإقليمي ودولي، ولا سيما المعلومات المتعلقة بالممارسات الجيدة.

الجلسات التقنية ذات الصلة

خلال الجلسة التقنية المعقودة بشأن تقييم التهديدات والتهديدات المحتاط لها في التصميم لأغراض المواد النووية والمرافق النووية، سلَّط المشاركون الضوء على أنَّ التهديدات المحتاط لها في التصميم تميل في الوقت الراهن إلى التركيز في المقام الأول على اعتبارات أخرى للحماية المادية ولا تأخذ التهديدات الحاسوبية في الاعتبار بصورة كاملة. وأشار المشاركون إلى أنَّ العمليات النووية التشغيلية والإجرائية، بما في ذلك نظم الحماية المادية، صارت تعتمد بصورة متزايدة على نظم قائمة على الحاسوب، ومن ثَمَّ فمن الضروري أن يراعَى الأمن الحاسوبي بطريقة منهجية في تقييم التهديدات وفي التهديدات المحتاط لها في التصميم. وسلَّم المشاركون بأنَّ التصدِّي لكلا الجانبين — أي الحماية المادية والأمن الأمن الحاسوبي — أمرٌ لا غنى عنه، وبأنَّه يتعيَّن على الإرشادات أن تجسِّدهما معًا.

وخلال الجلسة التقنية المعقودة بشأن تطبيق الحماية المادية في جميع مراحل دورة الوقود النووي، شدَّد المشاركون على أهمية إشراك القطاع الصناعي في وضع متطلبات الأمن النووي الوطنية وقبولها والتثبُّت من صحتها. وأشاروا إلى ضرورة دراسة التكاليف والفوائد بعناية عند تطبيق النُهُج المتدرجة إزاء الأمن النووي في مختلف مراحل دورة الوقود النووي. وأشار المشاركون أيضاً إلى أنَّ هناك إمكانية، ولا سيما في البلدان التي تستهلُّ برامج جديدة للقوى النووية، لاستخدام التكنولوجيا من أجل التقليل من الاعتماد على الموارد البشرية؛ ومع ذلك، فإنَّ من شأن ذلك أن يزيد من الحاجة إلى التصدِّي للأمن الحاسوبي على النحو الملائم.

وخلال الجلسة التقنية المعقودة بشأن نُهُج الحماية المادية وتقييمها، أشار المشاركون إلى أنَّ الدول الأعضاء تُقرُّ بقيمة وفائدة التقييمات على أساس الأداء والتمارين المستخدمة للتثبُّت من صحة نظم الحماية المادية وخطط التصدِّي للطوارئ المحتملة. وأشاروا أيضاً إلى أنَّ الوكالة قد أعدَّت بالفعل أو تعمل بنشاط على إعداد إرشادات ودورات تدريبية من أجل بعثات الاستعراض في إطار الخدمة الاستشارية الدولية الخاصة بالحماية المادية ومن أجل التخطيط للطوارئ المحتملة والتمارين القائمة على الأداء. وشجَّع المشاركون الدول الأعضاء على استخدام هذه الدورات في تحسين نظم الأمن النووي لديها. وسلَّط المشاركون الضوء أيضاً على الجهود الأخرى التي تبذلها الوكالة في هذا المجال، ولا سيما المشاريع البحثية المنسَّقة التي تتناول أساليب التقييم، وكيف أنَّ هذه الجهود تكفل أساساً تستند إليه السلطات المختصة في الدول الأعضاء لتعمل سويًّا من أجل تحسين هذه النُهُج ومن ثَمَّ نظم الحماية المادية في نهاية المطاف.

وفي الجلسة التقنية المعقودة بشأن الجوانب الرقابية للحماية المادية، أكَّد المشاركون مجدَّداً أهمية الدور الذي تضطلع به السلطة المختصة من أجل التحقُّق من الامتثال المستمر للوائح الحماية المادية ولشروط الترخيص عن طريق عمليات التفتيش المنتظمة ومن أجل ضمان اتِّخاذ إجراءات إنفاذية. وشدَّد المشاركون أيضاً على أهمية تقاسُم التجارب والخبرات المكتسبة في البلدان المتقدمة في مجال القوى النووية مع الدول التي تستهلُّ برامج جديدة للقوى النووية. واعتبر أغلب المشاركين أنَّ التهديدات الحاسوبية والتهديدات الداخلية هي أبرز التهديدات

التي يجب أن تتصدَّى لها منظومة الأمن النووي الوطنية، وشدَّدوا على أنَّ مواكبة هذه التهديدات السريعة التطوُّر تمثِّل تحديًّا كبيراً. وأخيراً، أشار المشاركون في جلسة نقاشية حول التهديدات الداخلية إلى أنَّ إرساء مناخ تسوده الثقة يُعدُّ شرطاً مسبقاً لوجود بيئة صحية يشعر فيها الموظفون بالأمان اللازم للإبلاغ عن الأخطاء. وإن لم تكن الحال كذلك، فقد لا تُكتشف الأخطاء (من قبيل تسرُّب بيانات حساسة) إلا بعد أن تكون قد أسفرت بالفعل عن عواقب وخيمة.

وأثناء مناقشة حول الترابط بين لوائح الأمان ولوائح الأمن، أشار المشاركون إلى أنَّ دمج لوائح الأمان ولوائح الأمن قد يكون أمراً صعباً، بيد أنَّ التنسيق الفعال بين الأنشطة الرقابية في مجالي الأمان والأمن أمرٌ ضروري.

وفي الجلسة التقنية المعقودة بشأن التقليل من المواد النووية إلى أدنى حدّ، حثَّ المشاركون الدول الأعضاء على أن تطلب مساعدة الوكالة في جهودها الرامية إلى تحويل مفاعلات البحوث ومرافق إنتاج النظائر الطبية من استخدام اليورانيوم الشديد الإثراء إلى استخدام اليورانيوم الضعيف الإثراء. وعلى سبيل المثال، شجَّع المشاركون الوكالة على مواصلة تقديم المساعدة في سحب المواد النووية، والترتيب لنقلها، وشراء قلوب المفاعلات التي تعمل باليورانيوم الضعيف الإثراء، وتوفير التدريب على نقل المواد النووية، ودعم التأهب للطوارئ، والمساعدة في الأنشطة الأخرى حسب الحاجة.

وفي الجلسة المعقودة بشأن حصر المواد النووية ومراقبتها، شدَّد المشاركون على الحاجة إلى فهم أهمية وجود برنامج محلي لحصر المواد النووية ومراقبتها وفهم الهدف منه. واتَّفق المشاركون على أنَّ الهدف من وجود برنامج محلي لحصر المواد النووية ومراقبتها يتمثل في "الاحتفاظ بمعلومات دقيقة وملائمة من حيث التوقيت وكاملة وموثوقة عن جميع الأنشطة والعمليات (بما في ذلك التحرُّكات) التي تنطوي على مواد نووية، والإبلاغ بتلك المعلومات" بما في ذلك "أماكن المواد النووية الموجودة في المرفق النووي وكمياتها وخصائصها".

وتناولت ثلاث جلسات تقنية موضوع الأمن الحاسوبي. وفي جلسة تقنية حول اللوائح والسياسات المتعلقة بالأمن الحاسوبي في إطار منظومة الأمن النووي الوطنية، دعا المشاركون إلى بذل جهود، بمشاركة الوكالة، من أجل إعداد إرشادات وتقاسُم المعلومات بشأن وضع تلك اللوائح وتنفيذها. وأشار المشاركون إلى أنَّ ذلك يمكن أن يشمل إرشادات بشأن تمارين الأمن الحاسوبي وبشأن تقييم الأمن الحاسوبي، بما في ذلك الدروس المستفادة في هذا المجال وأمثلة على تكييف المعايير الدولية أو الوطنية الأخرى بطريقة فعالة.

وتناولت جلسة تقنية مطوَّلة الأمن الحاسوبي لنظم التحكم الصناعية في المرافق النووية. وحثَّ المشاركون الوكالة على إعداد وتقديم تدريب مخصَّص للأمن الحاسوبي لنظم التحكم الصناعية، ولا سيما من أجل تناوُل المسائل المتعلقة "بثقافة الأمن الحاسوبي" والوعي بتأثير الهجمات الحاسوبية على تلك النظم. وسلَّط المشاركون الضوء أيضاً على الحاجة إلى توفير الإرشادات والتدريب بشأن إدارة التعرُّض المتزايد للهجمات الحاسوبية على شبكات نظم التحكم الصناعية بسبب الزيادة في التكامل والتقاطع بين شبكات التكنولوجيا التشغيلية وشبكات تكنولوجيا المعلومات. واقترح المشاركون أيضاً أن تنظر الوكالة في إعداد إرشادات بشأن وضع خطط فعالة للأمن الحاسوبي — وربما توفير قوالب نموذجية لتلك الخطط — وبشأن إدارة مشاريع أمن المعلومات. كما ناقش المشاركون العلاقة بين الإرشادات الصادرة عن الوكالة بشأن الأمن الحاسوبي والمعايير الصادرة عن اللجنة الدولية للتقنيات الكهربائية.

ودعا المشاركون إلى مواصلة بذل الجهود من أجل إذكاء الوعي بالمشروع البحثي المنسق القائم الذي تنفِّذه الوكالة بعنوان "تعزيز تحليل حادثات الأمن الحاسوبي في المرافق النووية" ومن أجل زيادة المشاركة في ذلك

المشروع، كما دعوا إلى زيادة الموارد المالية والبشرية المخصَّصة له. وأشار المشاركون إلى أنَّ المشروع من شأنه أن يستفيد بوجه خاص من زيادة التواصل مع المؤسسات البحثية التي يمكن أن توفِّر الموارد اللازمة لنمذجة الهجمات الحاسوبية، بما في ذلك الوقوف على مسارات الهجوم المحتملة، وأن تُجري تمارين أمن حاسوبي تنطوي على إمكانية تحسين التصدِّي لحادثات الأمن الحاسوبي. وسلَّطت العروض التي قُدِّمت خلال الجلسة الضوء أيضاً على الصعوبات التي تعترض سبيل التوصُّل إلى حلول للتصدي للتحديات المحدَّدة التي تواجهها أوساط الصناعة النووية في مجال الأمن الحاسوبي وناقشت أهمية التنسيق بين الأمان والأمن في هذا الصدد. وأشار بعض المشاركين إلى أنَّ منشورات الوكالة يمكن أن توفِّر إرشادات من أجل تحسين التنسيق بين الأمان والأمن.

وخلال الجلسة التقنية التي ركَّزت على أمن النقل، أعرب المشاركون عن تقديرهم لما تقوم به الدول الأعضاء من تقاسم الخبرات والمعارف بشأن تقييم مخاطر التخريب، ولا سيما تلك المتعلقة بالمواد النووية أثناء نقلها، وسلَّموا بالحاجة إلى تقديم الدعم من أجل وضع الإرشادات فيما يتصل بهذا الموضوع. كما حثَّ المشاركون الأمانة على تشجيع الدول الأعضاء والجهات المعنية على المساهمة في المشروع البحثي المنسق بشأن أمن المواد النووية والمواد المشعة الأخرى أثناء نقلها من خلال المشاركة في البحوث والاجتماعات.

المواد المشعة والمرافق المرتبطة بها

الجلسة الرفيعة المستوى

خلال الجلسة الرفيعة المستوى ٤، شدَّد المشاركون على أهمية الأمن النووي فيما يخصُّ المواد المشعة والمرافق المرتبطة بها، بالنظر إلى شيوع استخدام المواد المشعة على نطاق واسع في طائفة من التطبيقات. واتَّفق المشاركون على أنَّه يتعين على الدول أن تتناول أمن المواد المشعة والمرافق المرتبطة بها بطريقة شاملة في جميع مراحل دورة عمر المواد.

كما سلَّط المشاركون في هذه الجلسة الضوء على الجهود التي تبذلها الوكالة لدعم أمن المواد المشعة والمرافق. ودعا عددٌ من مقدِّمي العروض مجلس محافظي الوكالة إلى أن يعتمد في الوقت المناسب مسودة الإرشادات بشأن التصرُّف في المصادر المهملة. واتَّفق المشاركون أيضاً على أنَّ الخدمة الاستشارية الدولية الخاصة بالحماية المادية مفيدةٌ للدول التي ليس لديها إلا مواد مشعة ومرافق مرتبطة بها، لأسبابٍ منها بروز البعثات على الصعيد السياسي وإمكانية الوصول إلى الخبراء الدوليين، وكذلك إعداد تقرير شامل عن البعثة يتيح الوقوف على التحسينات الأمنية الممكنة وتنفيذها. ومع ذلك، وإدراكاً من المشاركين للزيادة التي شهدتها طلبات الحصول على الخدمات التي تقدِّمها الوكالة من قبيل الخدمة الاستشارية الدولية الخاصة بالحماية المادية، فقد شدَّدوا على ضرورة زيادة موارد الوكالة حتى تتمكن من تلبية احتياجات الدول الأعضاء في هذا المجال. كما سلَّموا بأهمية المحافل التي توفِّرها الوكالة مثل الفريق العامل المعني بأمن المصادر المشعة والاجتماعات التي تُعقد بشأن مدونة قواعد السلوك، وشدَّد المشاركون على أنَّ الدول ينبغي أن تستفيد من تلك الآليات بصورة أفضل من أجل الإبلاغ بالتقدُّم المحرز والتحديات المتبقية.

الجلسات التقنية ذات الصلة

خلال الجلستين التقنيتين اللتين ركَّزتا على أمن المواد المشعة، استفاض المشاركون في مناقشة برامج الوكالة المعنية بأمن المواد المشعة. وتحديداً، أكَّد المشاركون مجدَّداً أهمية تزويد الوكالة بموارد يمكن التنبؤ بها ضمن

الميزانية العادية من أجل دعم البرامج. وحثَّ المشاركون الوكالة على مواصلة الجهود الرامية إلى ترويج الالتزام السياسي العالمي بمدونة قواعد السلوك وإرشاداتها التكميلية، وكذلك وضع إرشادات توفِّر الدعم للدول الأعضاء فيما يتعلق بتقييم التهديدات والتصدِّي للأحداث المتصلة بالأمن النووي.

وخلال إحدى الجلسات التقنية، ركَّز المشاركون على الثغرات والتحديات المتعلقة بأمن المواد المشعة. ولاحظوا أنَّ الدول الأعضاء تواصل التركيز على إرساء وتعزيز الإطار الرقابي لأمن المواد المشعة. وتحديداً، أشار المشاركون إلى أنَّ الهيئات الرقابية تواجه تحديات في تنفيذ اللوائح (بما في ذلك محدودية الموارد البشرية اللازمة لإجراء عمليات التفتيش)، وأنَّ هناك حاجة إلى مزيد من الإرشادات في هذا المجال. وأشار المشاركون أيضاً إلى الحاجة إلى المرونة عند الشروع في تنفيذ لوائح الأمن الجديدة، وكذلك المرونة من جانب الجهات الرقابية في تقييم الامتثال، واتَّفقوا على أهمية الاتصال بين الهيئات الرقابية والجهات المرخَّص لها، بالاستعانة بأساليب متعدِّدة للتواصل من أجل تحسين التعاون بينهما. وأشار المشاركون إلى أنَّ هذا قد لا يقتصر أثره على زيادة الشفافية فحسب، وإنما يمكن أيضاً أن يعطي القطاع الصناعي فرصة لتقديم تعقيبات على المتطلبات الرقابية.

وخلال جلسة ركَّزت بالتحديد على التكنولوجيات البديلة لاستخدام المصادر المشعة ذات النشاط الإشعاعي القوي، ركَّز المشاركون على الإجراءات التي يمكن للوكالة أن تنظر فيها من أجل تيسير اتخاذ الدول للقرارات بشأن التكنولوجيات البديلة. وعلى وجه الخصوص، شجَّع المشاركون الوكالة على تقاسم معلومات شاملة وموثوقة عن التكنولوجيات البديلة المتاحة، وكذلك النظر في الكيفية التي يمكن بها للوكالة أن تيسِّر حواراً فيما بين الدول الأعضاء ومختلف الجهات المعنية بشأن هذا الموضوع. وشدَّد المشاركون على أنَّ ذلك الحوار ينبغي تقييمه فيما يتصل بالعديد من العوامل — بما في ذلك تطبيقات كلٍّ من تلك التكنولوجيات البديلة وأمانها وأمنها وإدارة نهاية عمرها — وسوف يتطلب التنسيق بين إدارات متعددة في الوكالة وينبغي أن يسير وفق نهج متزن ومحايد. وشجَّع المشاركون الوكالة على النظر في مسارات لتقديم دعم إضافي للدول الأعضاء بشأن تنفيذ التكنولوجيات البديلة لاستخدام المصادر المشعة ذات النشاط الإشعاعي القوي.

وخلال الجلسة التي ركَّزت على أمن النقل، ناقش المشاركون الحاجة إلى أن تقدِّم الوكالة دعماً إضافيًّا للدول الأعضاء فيما يتعلق بوضع لوائح الأمن النووي المتصلة بنقل المواد النووية والمواد المشعة الأخرى.

المواد النووية والمواد المشعة الأخرى الخارجة عن التحكم الرقابي

الجلسة الرفيعة المستوى

خلال الجلسة الرفيعة المستوى ٥، ناقش المشاركون النُهُج القائمة والاتجاهات الناشئة والمجالات التي يتعيَّن تناوُلها فيما يتعلق بالكشف عن الأفعال الإجرامية والمتعمدة غير المأذون بها المنطوية على مواد نووية ومواد مشعة أخرى خارجة عن التحكم الرقابي والتصدِّي لتلك الأفعال.

وشجَّع المشاركون الوكالة على مواصلة تنسيق التمارين ونشر الإرشادات وتنظيم الأنشطة من أجل تعزيز قدرات الدول الأعضاء على الكشف عن المواد النووية والمواد المشعة الأخرى الخارجة عن التحكم الرقابي والتصدي لأحداث الأمن النووي. وأشار المشاركون أيضاً إلى أهمية مواصلة الحوار بشأن تلك القضايا وإلى قيمة المؤتمرات الدولية التي تتيح تقاسم ومناقشة الخبرات الوطنية المكتسبة في تلك المجالات.

وسلَّط المشاركون الضوء على أهمية الآليات التي تعزِّز التعاون فيما بين الوكالات على المستوى الوطني، مثل الأفرقة العاملة وبرامج التدريبات والتمارين المشتركة. وشجَّع المشاركون الوكالة على مواصلة تنفيذ وتنسيق مشاريع بحثية منسقة بشأن تكنولوجيات الكشف عن المواد النووية والمواد المشعة الأخرى الخارجة عن التحكم الرقابي، ودعم إنشاء برامج الأمن النووي الخاصة بالكشف والتصدي في الدول الأعضاء.

وأشار المشاركون أيضاً إلى أنَّ احتمالية أن تصمِّم الدول إطارَ تصدٍّ وطنيًّا فعَّالاً تزداد إذا حدَّدت الأدوار والمسؤوليات وعرَّفتها بوضوح، وكفلت أن يشمل الإطار المجموعة الكاملة من إجراءات التصدِّي التي يتعيَّن اتِّخاذها، بداية من التصدي الأوَّلي لأحداث الأمن النووي، ومروراً بإدارة أماكن وقوع الجرائم وإجراء التحقيقات، وانتهاءً بملاحقة الجناة.

الجلسات التقنية ذات الصلة

خلال الجلسة المعقودة بشأن تقييم التهديدات المتعلقة بالمواد الخارجة عن التحكم الرقابي، دعا المشاركون إلى تركيز الجهود على ما يلي:

- تزويد الدول بإرشادات بشأن استخدام مؤشرات المعلومات بفعالية من أجل الكشف عن الأفعال الإجرامية أو المتعمدة غير المأذون بها المنطوية على مواد خارجة عن التحكم الرقابي وبشأن استخدام الأساليب القائمة على الأجهزة والأساليب القائمة على المعلومات معاً بطريقة فعالة عند إعداد عمليات الكشف؛
- وتنسيق الجهود التي تبذلها المنظمات الدولية والإقليمية من أجل وضع نهج منسَّق ومتسق لتقاسم المعلومات عن التهديدات والمخاطر التي تُحدق بالأمن النووي؛
- وتيسير إجراء تمارين الأمن النووي الإقليمية بهدف إقامة العلاقات وبناء الثقة ووضع بروتوكولات وإجراءات لتبادل المعلومات.

وفي جلستين تقنيتين عُقدتا بشأن تكنولوجيا الكشف، شدَّد المشاركون على أنَّه يتعين إخضاع هيكل الكشف عن أحداث الأمن النووي للاستعراض الدائم، وإدخال تحسينات عليه حسب الاقتضاء، بغية التصدي للتهديدات الآخذة في التطوُّر. وسلَّم المشاركون بأنَّ إجراء التمارين له أهمية حاسمة في وضع هيكل كشفٍ وطني فعال. واتَّفق المشاركون على أنَّ هناك حاجة إلى نُهُج ومنهجيات جديدة للتصدي للتحديات التقنية والتنظيمية التي تواجه تحقيق ذلك. واقترح المشاركون عدة مسارات يمكن أن تتبعها الوكالة في تلبية احتياجات الدول الأعضاء فيما يتصل بتكنولوجيا الكشف. وشجَّع المشاركون الوكالة على مواصلة وضع الإرشادات بشأن الحفاظ على استدامة نُظم وتدابير الأمن النووي للكشف عن المواد النووية والمواد المشعة الأخرى الخارجة عن التحكم الرقابي. واقترح المشاركون أيضاً أن توسِّع الوكالة نطاق المشاريع البحثية المنسقة المعنية بتكنولوجيا الكشف بُغية تلبية احتياجات الدول الأعضاء، وشجَّعوا الدول الأعضاء على المشاركة في تلك المشاريع. وأهابوا بالوكالة أيضاً أن توسِّع نطاق جهودها الرامية إلى إتاحة الفرص لتقاسم المعلومات عن تكنولوجيا الكشف وتطبيقها، ولا سيما من أجل تلبية احتياجات الدول المحدودة الموارد وتعزيز قدراتها، وأن توفِّر الإرشادات التقنية وتعمل على إذكاء الوعي بتكنولوجيات وعمليات الكشف الجديدة والمحسَّنة، بما في ذلك الأساليب الأفضل لتطبيق تلك التكنولوجيات.

وتناولت ثلاث جلسات تقنية جوانب مختلفة من التحليل الجنائي النووي، حيث ركَّزت على الحاجة إلى بناء الثقة في التحليل الجنائي النووي، والأساس العلمي لبصمات التحليل الجنائي النووي وتفسيرها، ودور التحليل الجنائي

النووي في البنية الأساسية الوطنية للأمن النووي. وشدَّد المشاركون في الجلسة الأولى على الحاجة إلى اتساق الممارسة في مجال التحليل الجنائي النووي، واتَّفقوا على أنَّه ينبغي التعامل مع الاستنتاجات المنبثقة من إجراء الفحوص أو التحاليل الجنائية النووية للأجسام المادية الملوثة بالنويدات المشعة بالطريقة التي تكفل تحقيق أقصى إمكانية لقبول النتائج كأدلة في سياق الدعاوى القانونية. وفي هذا الصدد، سلَّم المشاركون بأنَّ وجود صلات قوية بين مختبرات التحليل الجنائي النووي وأجهزة إنفاذ القانون أمرٌ ضروري من أجل الوفاء بالمتطلبات التي يمكن أن تكون موجودة في مختلف النظم القانونية الوطنية فيما يتعلق بقبول الأدلة من هذا النوع.

وخلال الجلسة الثانية، أكَّد المشاركون أنَّ الأساليب العلمية التي تدعم الفحوص يتعيَّن أن تكون قد خضعت للتثبُّت من صحتها بالكامل وأن يكون من الممكن الدفاع عنها، وشدَّدوا على دور الخبراء المتخصصين وتدفُّقات المعلومات المعرَّفة بوضوح في تفسير أدلة التحليل الجنائي النووي. وناقش المشاركون أيضاً مسألة الثقة الإحصائية في استنتاجات التحليل الجنائي النووي وأثرها على وزن تلك الاستنتاجات كأدلة في الدعاوى القانونية، بما في ذلك إمكانية وضع مبادئ توجيهية التماساً لدرجة أكبر من التوحيد في تحديد تلك الاستنتاجات. وخلال الجلسة الثالثة، أشار المشاركون إلى أنَّه يتعيَّن إدماج التحليل الجنائي النووي ضمن خطة وطنية للتصدي لأحداث الأمن النووي، وشدَّدوا على أنَّ التحليل الجنائي النووي يقوم على عملية إجراء الفحص وليس على أجهزة متطورة أو على قياس وحيد.

وفي الجلسة التقنية المعقودة بشأن الفعاليات العامة الكبرى، أشار المشاركون إلى أنَّ نُظم وتدابير الأمن النووي الخاصة بتلك الفعاليات أصبحت موضوعاً رئيسيًّا من مواضيع الأمن النووي على الصعيد الدولي. وسلَّم المشاركون بأنَّ الدول التي تستضيف تلك الفعاليات صارت تطلب المساعدة الدولية بصورة متزايدة من أجل استكمال مواردها وقدراتها الوطنية القائمة في مجال الأمن النووي، وأنَّ الدعم الذي تقدِّمه الوكالة في هذا الصدد كان موضع ترحيب خاص. وأشار المشاركون إلى التنسيق والتعاون الفعَّالين على جميع المستويات بين مختلف السلطات المختصة التي تلزم مشاركتها باعتبارهما تحدياً رئيسيًّا في تنفيذ تدابير الأمن النووي الخاصة بالفعاليات العامة الكبرى.

وفي الجلسة التقنية المعقودة بشأن التصدي لأحداث الأمن النووي، سلَّم المشاركون بأنَّ المسؤولية عن الأمن النووي تقع على عاتق الدولة، بيد أنَّهم أكَّدوا أنَّ التهديدات لم تعُدْ تعرف حدوداً ولا قيوداً. وفي ضوء بيئة التهديدات الآخذة في التطوُّر، قال المشاركون إنَّ تقديم الوكالة مزيداً من الدعم لإجراء تمارين متعددة الأطراف بشأن التصدي لأحداث الأمن النووي يُعدُّ وسيلة ممتازة لتعزيز الأمن النووي وضمان استدامته. وأشار المشاركون إلى الحاجة إلى زيادة الشفافية فيما بين الدول الأعضاء بشأن التصدي لأحداث الأمن النووي، بما في ذلك النظر في إمكانية تقاسُم المعلومات عن التهديدات على المستوى الإقليمي والثنائي. وأوصى المشاركون بمواصلة وضع وترويج الإرشادات التقنية بشأن التصدي لأحداث الأمن النووي، وإجراء مزيد من الحوار بشأن هذا الموضوع وعقد مزيد من المحافل التي تركِّز عليه، باعتبار أنَّ ذلك هو المسار المفضَّل للمضي قُدماً في أنشطة الوكالة في هذا المجال.

نُظم الأمن النووي الوطنية، بما في ذلك ثقافة الأمن النووي

الجلسة الرفيعة المستوى

وخلال الجلسة الرفيعة المستوى ٦، نوقشت نُظم الأمن النووي مع التركيز على الخطوات التي يمكن أن تتخذها الدول الأعضاء لتحسين نظمها الوطنية للأمن النووي. وأكَّد المشاركون بصفة خاصة أهمية ثقافة الأمن النووي بوصفها جزءًا محوريًّا من الحفاظ على استدامة نُظم الأمن النووي الوطنية.

وشجَّع المشاركون الدول الأعضاء على تقييم التهديدات والمخاطر باستمرار، مع مراعاة التهديدات الآخذة في التطور والتكنولوجيات الجديدة، وتكييف نظم الأمن النووي لديها بناءً على ذلك؛ وتوفير المساعدة والإرشادات للجهات المشغِّلة الوطنية بشأن إرساء ثقافة مستدامة للأمن النووي؛ ومواصلة تنمية مواردها البشرية؛ وتقييم نظمها وتدابيرها الأمنية واختبارها باستمرار. وبالإضافة إلى ذلك، شجَّع المشاركون الدول الأعضاء على القيام بما يلي: الاشتراك في منشورات أساسيات الأمن النووي الصادرة عن الوكالة؛ وتلبية القصد من توصيات الأمن النووي الصادرة عن الوكالة؛ ومواصلة تحسين فعالية منظومة الأمن النووي لديها ونُظم المشغِّلين ذات الصلة؛ والتأكُّد من أنَّ المديرين والموظفين المسؤولين عن الأمن النووي من ذوي الكفاءة المثبَتة. وسلَّم المشاركون بأنَّ الخطة المتكاملة لدعم الأمن النووي تمثِّل طريقةً لمساعدة الدول الأعضاء على إرساء نظمها الوطنية للأمن النووي والحفاظ على استدامتها بأسلوب منهجي.

وفيما يخصُّ توفير الوكالة للإرشادات، حثَّ المشاركون الوكالة على أن تستكمل سلسلة الأمن النووي، وأن تنظر، في الوقت المناسب، في إدماج الإرشادات وفي تقديم مزيد من الإرشادات بشأن معالجة الترابط بين الأمان والأمن. وبالإضافة إلى ذلك، حثَّ المشاركون الوكالة على دراسة سبل التأكُّد من أنَّ توصيات الأمن النووي الصادرة عنها يُنظر إليها على أنَّها تُضاهي من حيث الأهمية توصيات الأمان الصادرة عنها في إطار سلسلة معايير الأمان.

الجلسات التقنية ذات الصلة

في الجلسة التقنية المعقودة بشأن نُظم الأمن النووي الوطنية، ركَّز المشاركون على الدعم الذي تقدِّمه الوكالة لنُظم الأمن النووي الوطنية. وحثَّ المشاركون الوكالة على أن تعمل مع الدول الأعضاء من أجل إدماج الدروس المستفادة، والنُهُج التي اعتمدتها الدول الأعضاء واختبرتها فيما يتعلق بإرساء نظمها الوطنية للأمن النووي والحفاظ على استدامتها، وأن تتناول الاتجاهات والقضايا ذات الصلة بالأمن النووي العالمي من خلال أنشطة المساعدة والإرشادات. واقترح المشاركون أن توفِّر الوكالة محفلاً تقدِّم من خلاله الدول المتقدمة في مجال القوى النووية الدعمَ للدول التي تستهلُّ برامج للقوى النووية فيما يتعلق بإنشاء نظام وطني مستدام للأمن النووي. واقترح المشاركون أيضاً أن توفِّر الوكالة إرشادات بشأن نُهُج الأمن النووي التي تختصُّ بها الدول التي ليست لديها برامج للقوى النووية والتي لديها تطبيقات محدودة تستخدم المواد المشعة. كما شجَّع المشاركون الوكالة على أن تضع مزيداً من الإرشادات بشأن إدارة أوجه الترابط بين الأمان والأمن، وبشأن إرساء الأطر التشريعية والرقابية الخاصة بالمواد النووية والمواد المشعة الأخرى الخارجة عن التحكم الرقابي، بما في ذلك وضع أحكام تشريعية نموذجية، وبشأن إجراء استعراضات النظراء التي تركِّز على استدامة نظم الأمن النووي.

وفي الجلسة التقنية المعقودة بشأن ثقافة الأمن النووي، أشار المشاركون إلى أنَّ تحقيق الأمن النووي المستدام يتوقف على الأشخاص المعنيين وأنَّ ثقافة الأمن النووي هي وسيلة تحقيق هذا الهدف، وشدَّدوا على أنَّ الجهود

الرامية إلى إرساء ثقافة راسخة في مجال الأمن النووي والحفاظ عليها ينبغي أن تكون جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية الأمن النووي الوطنية. وسلَّم المشاركون بأنَّ السلطات المختصة تضطلع بأدوار مهمة في إرساء ثقافة راسخة في مجال الأمن النووي على الصعيد الوطني، وفي تشجيع الجهات المرخَّص لها على اتِّخاذ إجراءات من أجل التحسين المستمر لثقافتها التنظيمية في مجال الأمن النووي. وحثَّ المشاركون الوكالة على مواصلة الاضطلاع بدور قيادي في إطار نهج منسَّق من أجل إرساء ثقافات راسخة ومستدامة في مجال الأمن النووي في الدول الأعضاء، وذلك عن طريق وضع مزيد من الإرشادات العملية، وترويج فهم ثقافة الأمن النووي ودعم تطبيقها في الممارسة العملية، من خلال عقد حلقات العمل، وإيفاد بعثات خبراء بشأن تقييم ثقافة الأمن النووي، وتيسير وتنسيق فرص تبادل الخبرات على الصعيد الدولي.

وفي الجلسة التقنية المعقودة بشأن التعليم في مجال الأمن النووي، أشار المشاركون إلى أنَّ الشبكة الدولية للتعليم في ميدان الأمن النووي قد قدَّمت مساهمات كبيرة في مجالي التعليم والتدريب في ميدان الأمن النووي، وشجَّعوا الدول الأعضاء على الانضمام إلى الشبكة والمشاركة فيها بنشاط. وشجَّع المشاركون الدول الأعضاء في الوكالة على دعم أكاديمييها ومؤسساتها الأكاديمية الذين يودُّون إنشاء برامج تعليمية ودورات للتطوير المهني في مجال الأمن النووي بمشاركة الشبكة الدولية للتعليم في ميدان الأمن النووي. وأشار المشاركون إلى أنَّ اتباع نهج قائم على روح الزمالة ينطوي على أشكال من التعاون بين المؤسسات من خلال الشبكة الدولية المذكورة قد عاد بفوائد جمَّة على التعليم في مجال الأمن النووي، وشُجِّعت الوكالة والدول الأعضاء وسائر الشركاء على مواصلة اتِّباع هذا النهج.

وفي الجلسة التقنية المعقودة بشأن التدريب في مجال الأمن النووي، سلَّط المشاركون الضوء على أنَّه ينبغي الإقرار بأنَّ التدريب العالي الجودة والفعال في مجال الأمن النووي يُعدُّ أحد أهم الشروط المسبقة لتحقيق استدامة نُظم الأمن النووي، وأنَّ التزام الإدارة بالتدريب العالي الجودة أمرٌ مهم. وشجَّع المشاركون الدول على وضع خطط وطنية لتنمية الموارد البشرية، والأخذ بنهج منظَّم حيال التدريب، وتطبيق الأساليب والأدوات القائمة لتحليل الاحتياجات من التدريب وتقييم فعالية التدريب، والتأكُّد من كفاءة المدرِّبين. وذكر بعض المشاركين على وجه التحديد أنَّه بُغية زيادة فعالية التدريب في مجال الأمن النووي، ولا سيما في البيئة الدولية، فإنَّه من المهم أن توضع متطلبات أكثر صراحة فيما يخصُّ المتدربين وأن تُستوفى تلك المتطلبات. كما حثَّ المشاركون الدول الأعضاء على ضمان أن تتناول برامج التدريب في مجال الأمن النووي الترابط بين الأمان والأمن النووي. وفيما يخصُّ برامج الوكالة المتعلقة بتنمية الموارد البشرية والتدريب، شجَّع المشاركون الوكالة على مواصلة مساعدة الدول الأعضاء، بناءً على الطلب، في وضع البرامج التدريبية لفائدة السلطات المختصة. وشجَّعوا الوكالة على أن تكيِّف برامج التدريب في مجال الأمن النووي وفقاً للاحتياجات المحدَّدة للدول وأن تستخدم التعلُّم الإلكتروني كشرط مسبق لحضور التدريبات التي يشرف عليها مدرِّبون. كما أوصى المشاركون بجمع ممارسات التدريب الجيدة في مجال الأمن النووي وتحليلها وتعميمها.

وخلال الجلسة التقنية المعقودة بشأن مراكز التدريب والدعم في مجال الأمن النووي واستدامة تنمية الموارد البشرية، شجَّع المشاركون الشبكة الدولية لمراكز التدريب والدعم في مجال الأمن النووي على تنسيق وتيسير التعاون الإقليمي والدولي في مجالات تنمية الموارد البشرية والدعم التقني والدعم العلمي لأغراض الأمن النووي. وشجَّع المشاركون الأعضاء في الشبكة الدولية المذكورة والوكالة على مواصلة تقاسُم أفضل الممارسات والدروس المستفادة بشأن إنشاء وتشغيل مراكز التدريب والدعم في مجال الأمن النووي، بما في ذلك عن طريق وضع مزيد من الإرشادات لفائدة الدول، وكذلك بشأن الخطوات التي يمكن أن تتخذها الدول من أجل ضمان استدامة تلك المراكز في الأمد البعيد. وأشار المشاركون إلى أنَّه يمكن للوكالة والشبكة الدولية المذكورة أن

تساعدا الدول على تحديد الاحتياجات الإضافية أو الثغرات فيما يتعلق بإنشاء وتشغيل مركز للتدريب والدعم في مجال الأمن النووي.

وفي حلقة العمل المعقودة بشأن إدارة المعلومات، ناقش المشاركون العمليات والتحديات والأدوات المتعلقة بإدارة المعلومات لأغراض الأمن النووي، مع التركيز بوجه خاص على إدارة المعلومات من جانب الوكالة وعلى كيفية استخدام المعلومات لتحسين الأمن النووي. وفيما يخصُّ قاعدة بيانات الحادثات والاتجار غير المشروع، شجَّع المشاركون الوكالة والدول الأعضاء على توجيه تركيزها إلى العمل بناءً على استنباطات التقارير التحليلية المستمدة من قاعدة البيانات المذكورة في المستقبل القريب، وحثُّوا الدول الأعضاء على أن تتأكَّد من أنَّها تقدِّم المعلومات اللازمة عند الإبلاغ. وأبدى المشاركون اهتمامهم بتحسين فهمهم للتدابير الأمنية التي تتخذها الوكالة فيما يتعلق بتداول تلك المعلومات، وشجَّعوا الوكالة على أن تقدِّم وصفاً للأساليب التي تتبعها لضمان أمن المعلومات وأن تنظر في إبرام اتفاقات مع الدول الأعضاء بشأن تصنيف المعلومات وإدارتها، حسب الاقتضاء. وبالإضافة إلى ذلك، اقترح المشاركون عدَّة مبادرات جديدة فيما يتصل بإدارة المعلومات واستخدامها من جانب الوكالة، بما في ذلك تشجيع الوكالة على النظر في إنشاء واجهة بينية للأمن النووي تجمع بين تبادل المعلومات والإبلاغ. وأخيراً، تناول بعض المشاركين أوجه الاستخدام الملائم للمعلومات المفتوحة المصدر وكذلك استخدام الأدوات المتقدمة في مجال المعلومات.

وفي الجلسة التقنية المعقودة بشأن منهجيات تقييم التهديدات والمخاطر، أوصى المشاركون بزيادة التركيز على جهود البحث والتطوير (على سبيل المثال من خلال مشروع بحثي منسق) من أجل وضع نُهُج ومنهجيات جديدة للتصدي للتحديات التي جرى الوقوف عليها فيما يخصُّ إجراء تقييمات دقيقة وعملية للمخاطر النووية. وشجَّع المشاركون الرأي الذي مفاده أنَّ جهود البحث والتطوير المشار إليها ينبغي أن تشمل مراعاة الطائفة الواسعة من السيناريوهات والتدابير الممكنة (والقرائن والخبرات المحدودة المتاحة)، وتنوُّع الجهات الفاعلة المعنية، والزلَّات الشائعة في التحليل من قبيل ألَّا تؤخذ في الاعتبار إمكانية تكيُّف طرف عدائي مع التدابير الأمنية التي يواجهها. ودعا المشاركون أيضاً إلى زيادة تنسيق الإرشادات المتعلقة بتقييم التهديدات والمخاطر التي تُحدق بالأمن النووي، حتى يتسنى تطبيقها بطريقة متسقة في كامل منظومة الأمن النووي.

وفي الجلسة التقنية التي تناولت القضية الناشئة التي تطرحها المركبات الجوية بلا طيار، أو الطائرات بدون طيار، لاحظ المشاركون أنَّ التشريعات واللوائح تتكيف ببطء مع البيئات التكنولوجية المتغيِّرة. واتفَّق المشاركون على أنَّ التهديدات التي تشكِّلها المركبات الجوية بلا طيار واستخداماتها الأمنية المحتملة تمثِّل قضايا ناشئة ينبغي أن تظلَّ مطروحة للمناقشة، بما في ذلك ما تنطوي عليه من أبعاد محتملة تتعلق بالأمن الحاسوبي.

وفي الجلسة التقنية المعقودة حول التواصل مع الجمهور بشأن الأمن النووي، اتَّفق المشاركون على أنَّ مشاركة الجمهور في الأمن النووي ينبغي أن تكون أولوية وطنية، لكنَّهم أشاروا إلى ضرورة الموازنة بين الشفافية والسرية أثناء تلك المشاركة. ولاحظ المشاركون أيضاً أنَّه يتعيَّن على الدول أن تكون مستعدة للتواصل بشأن طائفة واسعة من السيناريوهات، وأن تُوازن بين مختلف مطالب التواصل بشأن الأمان والأمن، وأن تُسمِّي خبراء في الاتصالات وفي الموضوع ذي الصلة وتعمل معهم بهدف التأكُّد من أنَّ رسائل التواصل دقيقة من الناحية التقنية وفي الوقت نفسه مفهومة من جانب الجمهور.

يُعدُّ التعليق الوارد أعلاه بمثابة محضر موجز *للمؤتمر الدولي المعني بالأمن النووي: التزامات وإجراءات*، المعقود في فيينا، النمسا، في الفترة من ٥ إلى ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.